

## شرح كتاب الموطأ (الإمام مالك) لـ الشـيخ د. سـعد بن نـاصر

## الشثري الدرس-58

سعد الشثري

والآن مع الدرس السابع والثمانين. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين اما بعد فلا زال الكلام متصلة في شرح كتاب الموطأ لامام دار الهجرة الامام مالك بن انس رحمه الله تعالى - 00:00:01

قد ذكر في كتابه بابا متعلقا بالديات جاءت الشريعة حفظ الدماء والمنع من الاعتداء عليها وبيان ان ذلك من كبار الذنوب. قال الله جل وعلا ولا تقتلوا وانفسكم ان الله كان بكم رحيما - 00:34

ومن يفعل ذلك عدواًنا وظلمًا فسوف نصريه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً. وقال تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها واطب الله عليه ولعنه واعد له عذاباً عظيمـاً - 00:00:57

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال المسلم في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراماً. وقال أول ما يقضى وفيه يوم القيمة بين العباد الدماء وحينئذ جاءت الشريعة بوسائل متعددة لحفظ النفوس من ذلك ان الشريعة اوجبت على - 00:16:01

كانت تدفع من الابل فكانوا يأخذون الابل فتوضع في بيت ودار المقتول ويعقلونها ان يربطون اقدامها - 00:01:40

روى الإمام مالك عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لعمرو بن حزم في العقول أن في النفس مئة من الأibal. وفي الانف اذا اوعى جدعى اي اخذ كل - 00:02:08

كله مائة من الابل. وفي المأومة ثلث الدية. والمأومة هي الجرح الذي يكون في الرأس ويصل إلى تعم الدماغ وهي أشد الشجاج.  
قال وفي الجائفة مثلها. والجائفة الجرح الذي يكون في البدن - 00:28

الى الجوف. قال وفي العين خمسون يعني من الابل. وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموظحة خمس والموظحة هي الجرح الذي يكون في الرأس يصل - 00:48

البحث في استناده ففي هذا الحديث اثبات الديمة في النفس وانها مئة من الاليل وان الانف اذا تم - 08:03:00

في الجدع فانه يجب فيه مئة من الابل. بحيث يشمل ذلك جنبي الانف والمارن وعند احمد انه يجب فيه للمارن حكومة غير الدية  
التي وجبت في الانف. وقول الجمهور ارجح لهذا الحديث - 00:03:37

واما المأموره فيها ثلث الدية ثلاث وثلاثون من الابل وثلثا وثلث وهكذا في الجائفة. أما في العين فان العين لما كان البدن فيها لما كان في البدن عين ان وجب في كل عين نصف الدية. وهكذا في اليد لما كان في البدن يدان وجب لكل يد نصفه - 00:03:57

ودية وفي اليدين دية كاملة. ومثل ذلك في الرجل وفي الحديث ان كل اصبع فيه عشر من الابل مع اختلاف هذه الاصابع في منافعها  
فدية الخنصر تماثل دية الابهام مما يدل على ان الناس عند اختلاف مهنتهم او مكانتهم ومنزلتهم - 00:04:25

تختلف دياتهم. وكان هناك خلاف قليل في الأصابع في الزمان الأول. لكن وقع الاتفاق بعد ذلك على إيجاد عشر من الأابل في كل أصبع مع اختلافها. أما السن فالصواب أنه يجب فيه خمس من الأابل - 00:04:51

مع اختلاف الاسنان سواء كان من الانيات او من الاضراس او من غيرها من انواع الاسنان. واما الموضحة ففيها خمس من الابل قال

المؤلف قال الامام مالك باب العمل في الدية - 00:05:11

اي هل الدية مختصة بالابل كما قال جماهير اهل العلم او ان الدية لها اصول متعددة بحيث يجب على اهل البقر بقر ويجب على اهل الشياه شياه. ويجب على اهل الدراهم وعلى اهل الدنانير - 00:05:30

دنانير او ان هذه الامر تكون بدلا عن الابل قال مالك بلغني ان عمر بن الخطاب قوم الدية على اهل القرى فجعل يجعلها على اهل الذهب الف نار وعلى اهل الورق يعني الفضة ائتي عشر الف درهم. ففي هذا ان من لم يجد الابل فانه تقوم عليه - 00:05:50  
فيه مئة من الابل فتوجب عليه هذه آآ يجب عليه هذا المقدار من الذهب والفضة. وذلك مختلفون باختلاف الازمان فانه يختلف تقويم الابل ما بين سنة وآخر. ثم ذكر المؤلف قال - 00:06:16

فأهل الذهب اهل الشام واهل مصر واهل الورق اهل العراق. قال وحدثني يحيى عن مالك انه سمع ان الدية تقطع او تقطع في ثلاث سنين او اربع سنين. اذا كان القتل قتل خطأ فانه لا فاننا لا نوجب الدية - 00:06:36

على القاتل وذويه مرة واحدة. وانما نقسمها على ثلاث سنوات يدفع في كل سنة ثلث اؤديه. قال ما لك الثلاث احب ما سمعت الي في ذلك قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا انه لا يقبل من اهل القرى في الدية الابل. ولا من اهل - 00:06:56  
عمود الذهب والورق ولا من اهل الذهب الورق قال المؤلف باب ما جاء في دية العمد اذا قبلت. وجناية المجنون. العمد الاصل فيه انه يجب - 00:07:27

القصاص وقد اختلف العلماء ما هو موجب القتل العمد؟ هل هو القصاص والدية؟ او هو تعين فعند احمد والشافعي ان الموجب بين بين القصاص والدية خلافا لمالك ابى حنيفة ثم روى مالك ان ابن شهاب كان يقول في دية العمد اذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض - 00:07:44

خمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. هذه اسنان الابل تتنوع قيمة الابل بحسب تنوع سنها. فبنت المخاض من تجاوزت سنة ودخلت في الثانية بنت اللبون من تجاوزت اه من كانت ذات سنة واحدة. والحقيقة من كانت اه تجاوزت ثلاث - 00:08:16

نواته دخلت في الرابعة سميت بذلك لانه يمكن ان تستحق ركوب الفحل عليها. واما الجزء عافي من اتمت اربع سنوات وبدأت في الخامسة فان اسنان الابل تختلف باختلاف قيمتها باختلاف - 00:08:46

في اسنانها. هذا القول بتقسيم دية العمد الى هذه الاقسام الاربعة هو مذهب الجمهور. ومنهم الامام مالك وابو حنيفة واحمد. والقول الثاني في هذه المسألة ان الواجب ثلاثة اقسام حقة وقسم - 00:09:06

جذعة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خليفة يعني حوامل اه حملها في بطن وهذا القول قال به الشافعي وله اظهر القولين في هذه المسألة لورد ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم - 00:09:26

ثم روى المؤلف عن يحيى بن سعيد ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابى سفيان انه اتي بمحاجون قتل رجل فكتب اليهم معاوية ان اعقله ولا تقد منه. اي ان القصاص لا يثبت في هذه الحال لكون المجنون - 00:09:46

مرفوع عنه القلم وانما يجب تجب الديه. قال فانه ليس على مجنون قود. قال الامام ما لك في كبير والصغر اذا قتل رجلا جميما فحينئذ يثبت القصاص بحق الكبير ولكن الصغير ليس - 00:10:06

به قصاص لأن القلم مرفوع عنه. قال على الكبير القتل وعلى الصغير نصف الديه قال مالك وكذا الحر والعبد يقتلان المملوك عمدا فان المملوك القاتل يقتل ويكون على الحر نصف قيام - 00:10:26

العبد المقتول قال المؤلف بابودية الخطأ في القتل. وروى عن ابن شهاب عن عراك ابن مالك وسلامان ابن يسار. ان رجلا من بنى سعد ابن ليث اجرى فرسا اي وضع مسابقة فوطى على اصبع رجل من جهينة - 00:10:45  
ففاز منها فمات. اي انه خرج منه الدم بسبب ذلك فمات بعد ذلك. فقال عمر بن الخطاب الذي حين ادعى عليهم اتحلفون بالله خمسين يمينا ما مات بسبب ذلك فابوا وتحرجوا - 00:11:06

وان يحلفوا وقال للآخرين اتحلفون انتم فابوا. فقضى عمر بن الخطاب بشرط الديمة على السعديين وذلك لتردد الامر آآ بينهما. ولكن الامر ليس على هذا والعمل عند اهل المدينة عند فقهاء الاسلام ليس على هذا. ولذلك فانهم يقولون اذا آآ جرح انسانا - 00:11:26 وسرت الجراحة الى نفسه فمات منها وجبت الديمة كاملة وانه لا يحلف اولياء الدم في ذلك وانما يطلب البينة على اثبات الجرح الاول ثم روى الامام مالك عن ابن شهاب وسليمان ابن يسار وربيعة ابن ابي عبد الرحمن انهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت -

00:11:56

مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة. وهذه اسنان من اسنان الابل تختلف الديمة بقيمة هذه الابل. وبعض الفقهاء يرى انه آآ انه تجب وعشرون اه ابن لبون. ذكر وهذا القول الثاني ارجح لوروده عن ابن -

00:12:23

ابن مسعود وجماعة من الصحابة قال الامام مالك الامر المجتمع عليه عندنا انه لا قود بين الصبيان وذلك لان عمد الصبي خطأ وبالتالي لا يجب فيه القود الذي هو القصاص. وانما تجب فيه آآ الديمة. قال ما لم يجب عليه الحدود - 00:12:53 ابلغوا الحلم فاذا كانوا بالغين وجب عليهم القصاص. قال قتل الصبي لا يكون الا خطأ. وذلك لو وذلك لو ان صبيا وكبيرا قتلا رجلا حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منها نصف - 00:13:16

فان القتل الخطأ لا تجب الديمة فيه على القاتل. وانما تجب على عاقلته واقرائه كما يأتي ذلك. قال الامام مالك ومن قتل خطأ فانما عقله مال لا قود فيه. فالقتلة الخطأ لا - 00:13:36

يثبت به القصاص وانما يثبت فيه الديمة. قال وانما هو كفирه من ماله يقضى به دينه. اي ان الديمة اذا وصلت الى اي ان الديمة تقدر انه قد ملكها المقتول - 00:13:56

وبالتالي تقضى به ديونه وكذلك يثبت فيه حكم الوصية فلو اوصى بوصية انها حينئذ آآ تثبت في التركة وتكون تلك الوصية من آآ الثالث بما يشمل او نحسب في ما له - 00:14:15

الديمة الواصلة اليه. قال فان كان له مال تكون الديمة قدر ثلثه. ثم عفي عن ديته يعني لو ان المقتول عفا عن الديمة وقال اسمحوا لي اسمحوا للقاتل عن الديمة فاننا حينئذ نعتبر ذلك وصية اذا كان لا يملك - 00:14:35 الا تلك الديمة وليس له مال اخر لم نجز من الوصية الا ثلث الديمة فقط دون ما زال زاد عليها. ولذا قال وان لم يكن له مال غير ديته فانه يجوز للمقتول من ذلك الوصية - 00:14:55

ثلثي اذا عفا عن القاتل واوصى بذلك قال المؤلف باب عقل الجراح في الخطأ. الجراح هي ما دون النفس من الجنایات. ماذا يتترتب عليه من الديات اذا اعتقدت على شيء منها - 00:15:15

قال الامام مالك الامر المجتمع عليه عندنا في الخطأ انه لا يعقل حتى يبرأ المجرم. يعني لا تدفع الديمة حتى نتأكد ان المجرم قد برأ بحيث نأمن من تجاوز الجراحة الى ما سوى ذلك - 00:15:35

فلاننا لان الجاني اذا جنى على انسان في يده مثلا فتجاوزت الى ما وراء ذلك حينئذ نوجب الديمة على ما جنى عليه وعلى ما تجاوزت اليه تلك الجراحة ولا ننصر الديمة على الجراحة الاولى فقط - 00:15:53

ولذلك لا نطالب الجاني بالديمة حتى يبرأ المجرم ونتأكد من ان الديمة انما وجبت في ذلك المقدار وهذا هو مذهب جماهير اهل العلم ابي حنيفة ومالك واحمد قال وانه ان كسر عظم من الانسان يد او رجل او غير ذلك من الجسد خطأ فبرئ وصح - 00:16:15 وعاد لهبيته فليس فيه عقل يعني ليس فيه دية. الديمة انما تكون عند قطع عضو وزواله وعدم رجوعه مرة اخرى. اما اذا اعتقدت عليه بجنائية لكنه بري منها وعاد الى طبيعته الاولى - 00:16:44

لا فليس في ذلك دية انما فيه تعويض يراه القاضي بحسب ما حصل من نقص على المجنى عليه قال فان نقص العضو الذي حصلت الجنائية عليه او كان فيه عسل اي بري بغير او - 00:17:04

على غير حالتها الطبيعية الاولى. فحينئذ تجب فيه دية باجتهاد القاضي بحسب ما يرى انه قد حصل عليه من النقص قال مالك فان

كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى ايدية مخصصة في الاحاديث - [00:17:25](#)

فحينئذ يجب على الجاني آآ الدية المذكورة في حديث النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً الاصبع فيه ثلث فيه عشر من الابل فاذا جنى على اصبع وجبت فيه وجوب فيه هذا المقدار. فلو قدر انه جنى على ثلثه فحينئذ نقول يجب فيه ثلث من الابل - [00:17:48](#) وثلث بغير. لأن ذلك آآ تلك المفصل ثلث الاصبع قال فان كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل المسمى فيحساب ما فرض فيه النبي صلى الله - [00:18:13](#)

عليه وسلم وما كان مما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى. ولم تمض فيه سنة ولا عقل مسمى فانه اجتهد فيه ينظر القاضي ذلك المقدار ويقرره. قال مالك وليس في الجراح في الجسد ان كانت خطأ عقل - [00:18:32](#)

اذا برأ الجرح وعاد لهيئته الاولى. وانما فيه آآ تعويض عن النقص الحاصل. فان كان في شيء من كعسل اي لم يستقم ولم يبرأ ويعد على حاله السابق او كان هناك شين في الجسم فانه يجتهد فيه فينظر - [00:18:53](#)

القاضي اه التعويض المناسب الا الجائفة وهو الجرح الذي يصل الى الجوف فانه يجب فيه اه ثلث واوديه. اسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم للخير. وان يجعلنا واياكم من الهداة المهتدين. هذا والله اعلم وصلى - [00:19:13](#)

صلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [00:19:33](#)